



تتعلق هذه الوثيقة بالمادة 6,4 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة الخامسة لمؤتمر أطراف الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ  
كوريا الجنوبية – سيول 2012/11/17-12

ملخص سياسة التحالف  
المادة 19 - عقد دوائر صناعة التبغ مسؤولة عن أفعالها غير المشروعة

تحالف الاتفاقية الإطارية توصي الأطراف بما يلي:

- اعتماد الاقتراح في تقرير الأمانة FCTC/COP/5/11 إنشاء فريق خبراء معني بالمادة 19؛
- التأكد من التمويل لإكمال عملها حتى مؤتمر الأطراف السادس.

#### مقدمة

كما تم توثيق نطاق واسع في عدد من القضايا القانونية<sup>1</sup>، التوسع السريع في صناعة التبغ في القرن 20 وأوائل 21 تضمنت انتهاكات جسيمة ومنهجية للمبادئ الأساسية للقانون المدني والجنائي.

على سبيل المثال، منذ منتصف 1950 مصنعي السجائر، كانوا على معرفة واسعة بأضرار التبغ والإدمان الشديد على هذه المنتجات. المصنعين أجروا بانتظام البحوث المفصلة عن تصميم السجائر وسلوك المدخنين، وكانوا في وضع جيد لفهم الآثار الصحية لمنتجاتهم. حتى الآن، وحتى وقت قريب جداً، ونفى جميع مصنعي السجائر الكبرى إذا هناك أي "دليل" أن منتجاتهم ضارة. فشلوا في الإفشاء عن أي دليل لباحثينهم حول أبحاثهم المتراكمة. الأسوأ من ذلك، أنها تمول بصورة منهجية البحوث التي حاولت التشكيك في الأدلة العلمية البحثية المستقلة، في حين أن الجميع يعلن أنهم كانوا يستثمرون مبالغ طائلة في اكتشاف "الحقيقة" حول العلاقة بين السجائر والمرض.

إضافة إلى هذا النمط من الخداع، صناعة التبغ روجت على نطاق واسع عددا من المنتجات "المطمئنة صحياً" - كسجائر ك تم الترويج لها باعتبارها "أكثر صحية"، لكنها لم تتجح حقاً في تقليص الخطر. على وجه الخصوص، ما يسمى "خفيف" أو السجائر "منخفضة القطران" جاءت للسيطرة على السوق في كثير من البلدان، على الرغم من أن صناعة التبغ تعرف (قبل وقت كاف من مجتمع الصحة العامة) أن التعرض للمواد المسرطنة فعلياً لم ينخفض من خلال التحول من السجائر "العادية" إلى "خفيف". (الحاجة لمنع الخداع مثل هذه أدت إلى إدراج فرض حظر على مثل هذه العلامات المضللة في المادة 11.1 (أ) من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ، FCTC).

<sup>1</sup> To give just a few examples: a) United States of America v. Philip Morris USA, Inc. et al. [commonly known as the RICO case]; b) class action lawsuits now being heard in Québec: CQCT et Jacques Blais c. JTI-Macdonald Corp. et al., as well as Cécilia Létourneau c. JTI-Macdonald Corp. et al.; c) Rolah McCabe v. British American Tobacco Australia; d) suit by the Public Prosecutors' Office of the Federal District of Brazil against Souza Cruz S.A. et al. for deceptive advertising. See More Information at end of briefing.

### التعامل مع تدمير الوثائق: المثال الاسترالي

حالة مكابي في أستراليا مثالا لدعوى قضائية من قبل المدخن ضد منتج السجائر، BAT أستراليا. طرد القاضي في المحكمة المحكمة العليا دفاع شركة التبغ على أساس سلوك الشركة - بما في ذلك التدمير المنهجي للاف من الوثائق الداخلية للشركة - نفى رولاه مكابي المحاكمة العادلة. منحت هيئة محلفين مكابي 700,000 دولار عن الأضرار. توفيت من سرطان الرئة بعد عدة أشهر.

في الاستئناف، ألغي القرار، أمام محكمة الاستئناف التي تتعارض و قاضي المحكمة لغرض سياسة BAT في "وثيقة الاستبقاء". ومع ذلك، وبعد عدة سنوات محام الصناعة السابق ذهب للجمهور مع مزاعم دمار منهجي للوثائق من قبل BAT، ودعم النتائج التي توصل إليها قاضي المحكمة، وأصبح الشاهد المهم في حالة الابتزاز في الولايات المتحدة، والتي بموجبها رفعت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بنجاح دعوى قضائية ضد كبرى الشركات المصنعة للسجائر في ذلك البلد، من بين الأمور الأخرى تهمة الاحتيال.

في عام 2006، سنت ولاية فيكتوريا قطعتين من التشريعات - واحدة مدنية و واحدة جنائية - التعامل مع تدمير الوثائق. وكان التأثير السابق لالغاء جوانب حكم محكمة الاستئناف. وظلت قضية مكابي في المحاكم لما يقرب من 10 أعوام، قبل أن يتم تسويتها بشكل سري في مارس 2011.

ويسبب هذا النزوع المستمر نحو الغش والخداع، وضحايا الأمراض التي يسببها التبغ وأسره، فضلا عن ذلك عدد من الحكومات، على مدى عقود حاولت الاستمرار في مقاضاة صناعة التبغ عن طريق الدعاوى المدنية / أو الجنائية. استثمرت شركات التبغ مئات الملايين من الدولارات في تكتيكات مختلفة لتأخير التقاضي، لإفلاس المدعين، وإخفاء الأدلة عن المخالفات، بما في ذلك مطالبات الإساءة من المحامي وموكله على تقارير بحثية حساسة، فضلا عن تدمير واسع النطاق للوثائق.

وقد وجدت أنه من الصعب على المدعين الفرديين التغلب على تكتيكات صناعة التبغ في التقاضي. حيث وجهت دعاوى التعامل مع أعداد كبيرة من الضحايا - سواء في شكل دعاوى الطبقة العاملة، حيث يتم السماح لهؤلاء، أو في الأعمال التي تقوم بها الحكومات لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية لمواطنيها - صناعة التبغ وسعت للفرض على المدعين عموما إلى تقديم أدلة طبية تثبت دور منتجات التبغ في الوفاة أو العجز لكل ضحية فردية - التي تستغرق وقتا طويلا.

وردا على هذه التكتيكات، اعتمدت عدد من الولايات القضائية تشريعات لتسهيل التقاضي ضد صناعة التبغ. على سبيل المثال، يجوز للقوانين من هذا القبيل:

- توضيح أن الإحصائية / الوبائية أدلة مقبولة؛
- تنص على أن الحكومات قد تسترد تكاليف الرعاية الصحية على اساس اجمالي (وهذا هو، دون أن تثبت كل حالة على حدة من المرض الناجم عن التبغ بشكل منفصل)؛
- تنص على اثبات الخداع مرة واحدة، والأمر متروك إلى الصانع لإثبات أن الخداع لم يكن لها تأثير على ما إذا كان الناس يدخنون، وليس العكس؛
- توضيح المسؤولية المشتركة للشركات الأم والشركات التابعة لأنواع معينة من السلوك غير المشروع؛
- الإعفاءات المتعلقة بأضرار التبغ من الوقت الاصيل لحدود المسؤولية المدنية، وبخاصة في ضوء الفترة الزمنية الفاصلة بين تعاطي التبغ لفترات طويلة أو لبعض الوقت والأمراض / أو الموت، و النظر في التستر المتعمد لصناعة التبغ.

### مسؤولية صناعة التبغ و الاتفاقية الإطارية

اعترف مفاوضو الاتفاقية الإطارية على أهمية المسؤولية بتضمين مادة محددة بشأن هذه القضية في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ - المادة 19، تستند في جزء من أعمال لجنة من الخبراء القانونيين عقدته منظمة الصحة العالمية. المادة تنص، جملة من الأمور، أن "الأطراف تنظر في اتخاذ إجراءات تشريعية أو تعزيز قوانينها القائمة لمعالجة مسألة المسؤولية الجنائية والمدنية، عند الاقتضاء، لمعالجة مسألة المسؤولية الجنائية والمدنية، بما في ذلك التعويض عند الاقتضاء.

لكن، وكما في تقرير الأمانة لمؤتمر الأطراف (FCTC/COP/5/11) يجعل بشكل واضح، عدد قليل نسبيا من الأطراف اتخاذ إجراءات ملموسة لمحاسبة دوائر صناعة التبغ المسؤولة عن العمل غير القانوني. على سبيل المثال، ذكرت 17٪ فقط من الأطراف تقديم تقارير رسمية في عام 2012 عن أي عمل جنائي أو مدني فيما يتعلق بالتبغ، و فقط 5 في المئة عن الجهود المبذولة لاسترداد الرعاية الصحية والتكاليف الأخرى من هذه الصناعة.

كما في تقرير الأمانة نلاحظ بشكل صحيح (انظر الفقرة 10 من FCTC/COP/5/11)، "الغرض من النظام التعويضي [تنفيذ المادة 19] على وجه التحديد لم يتم تعيينه، ويمكن أن تشمل استعادة تكاليف الرعاية الصحية أو الاجتماعية أو غيرها؛ الإصابة الشخصية؛ والضرائب، أو التعويض من عائدات الجريمة".

هناك فوائد متعددة لأمكن التقاضي ضد صناعة التبغ:

1. **الحقيقة** - هي التي تسيطر على الكثير من التجارة العالمية لمنتجات التبغ من قبل عدد قليل من الشركات متعددة الجنسيات، وأنماط من سلوك صناعة التبغ بشكل عام مماثلة لمعظم دول العالم. ومع ذلك، هناك قيمة في الكشف عن الحقيقة التاريخية المتعلقة بالتبغ على الغش في كل بلد وعقد الفروع المحلية (والمصنعين المحليين المستقلين) للمساءلة عن أفعالهم؛
2. **العدالة والردع** - أحد الأسباب المهمة في التقاضي ضد أي ظلم هو لتثبيط الأعمال المسيئة في المستقبل - وليس فقط من قبل صناعة التبغ، ولكن عن طريق الصناعة التي قد تميل إلى التستر عن الضرر الناجم عن منتجاتها؛
3. **التعويض** - منتجات التبغ تفرض تكاليف هائلة على المستخدمين وأسرههم والحكومات والمجتمع ككل. وفي الوقت نفسه، حتى في البلدان التي تكون فيها معدلات انتشار تعاطي التبغ آخذة في الانخفاض، فصناعة التبغ لا تزال مربحا للغاية؛
4. **الصحة** - التقاضي يمكن من تحسين الصحة العامة من خلال عدد من القنوات. أولاً، يمكن أن يكون للتقاضي تأثير هائل للتعليم العام، وذلك بسبب التغطية الإعلامية المستمرة للمخالفات من قبل صناعة التبغ. **الثانية**، التقاضي يؤدي عادة إلى الكشف عن وثائق سرية في وقت سابق للصناعة يمكن أن يؤدي إلى مزيد من السياسات المستنيرة. **ثالثاً**، إذا وعندما يتم منح تعويضات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في أسعار منتجات التبغ، وبالتالي تقليل الاستهلاك. **الرابعة**، يجوز للمحاكم فرض مزيد من القيود على سلوك صناعة التبغ لمنع المخالفات في المستقبل. وأخيراً، يمكن تخصيص كل أو جزء من التعويضات الممنوحة لمبادرات مكافحة التبغ.

ومع ذلك، يبدو أن الأطراف ليسوا على علم تام بكل هذه الفوائد المحتملة، أو عدم وجود استراتيجيات للتغلب على العقبات التي تحول دون المقاضاة الفعالة. والسؤال الذي يواجهه هذه الدورة لمؤتمر الأطراف هو أفضل السبل لتسهيل تنفيذ المادة 19.

#### فريق خبراء بشأن المادة 19: اقتراح ممتاز

التوصية الرئيسية في تقرير الأمانة العامة بشأن المادة 19 هو تشكيل فريق من الخبراء "المواصلة تطوير الوسائل التي يمكن أن تدعم مؤتمر الأطراف في أنشطتها وفقاً للمادة 19".

على وجه الخصوص، يشير التقرير إلى تكليف فريق الخبراء هذا للنظر، من بين أمور أخرى، في مشاريع المبادئ للتعامل مع قضايا المسؤولية، حتى وبما في ذلك إمكانية وضع قانون نموذجي (أو العناصر الأساسية منها). هذا من شأنه أن تكون مشابهة من حيث المبدأ للعمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر الفقرة 24 من تقرير الأمانة بشأن المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة لوضع تشريعات وطنية بشأن المسؤولية والعمل للاستجابة والتعويض عن الأضرار الناجمة عن أنشطة خطيرة على البيئة).

#### الالتزامات الممكنة لفريق الخبراء المعني بالمادة 19

تقرير الأمانة، في الفقرات 34-36، يقترح التزامات ممكنة لفريق الخبراء المعني بالمادة 19. وهذا يشمل تحديد أفضل الممارسات على الصعيد الوطني واقتراح آليات الدعم المناسبة (الفقرة 34)، وإعداد مجموعة من مشاريع المبادئ (بما في ذلك التعليق) لتطوير المسؤولية المدنية والجنائية - بما في ذلك إمكانية وضع قانون نموذجي (الفقرة 35)، والمسائل التالية (الفقرة 36):

- (أ) الأسباب السياسية المحتملة على اعتماد تشريعات بشأن مسؤولية صناعة التبغ (بما في ذلك، على سبيل المثال، الانتعاش تعوية التكلفة، والتعليم العام)؛
- (ب) توجيهات بشأن كيفية الحصول على المشورة القانونية؛
- (ج) معلومات عن أفضل السبل لإشراك المحامين في التقاضي المحلي وذلك لبناء القدرات؛
- (د) اقتراحات حول دور المجتمع المدني؛
- (هـ) توجيهات بشأن أفضل السبل لاستخدام التعليم العام لتعزيز أهداف التقاضي، وخاصة عندما تقوم به الطرف؛
- (و) كيفية تحديد موقع الوثائق ذات الصلة وغيرها من الأدلة ويكون مصادق عليها؛
- (ز) أفضل طريقة للجمع، في مكان واحد، مواد الاستدلال الرئيسية التي هي بالفعل متاحة؛
- (ح) توجيهات بشأن المسائل الإجرائية، مثل الدعاوى الجماعية؛
- (ط) النظر في أفضل السبل للانخراط في تعاون دولي فعال، و
- (ي) تقديم توصيات إلى مؤتمر الأطراف بشأن التدابير الإضافية التي يمكن أن تتخذها لتعزيز تنفيذ المادة 19.

تحالف الاتفاقية الإطارية بكل إخلاص بدعم الالتزامات المقترحة.

كما يفهم تحالف الاتفاقية الإطارية ذلك، فإن هذا الاقتراح لا ينطوي على صياغة المبادئ التوجيهية للتنفيذ الكامل للمادة 19، على غرار ما حدث للمواد 5.3، 8، 10/9، 11، 12، 13، 14 و المادة (في شكل مشروع للموافقة عليها في مؤتمر الأطراف) 6. بدلا من ذلك، فإن فريق الخبراء ألقى نظرة على مختلف العقبات في التفاوض ضد صناعة التبغ، والطرق المختلفة التي يمكن التغلب عليها عن طريق التعاون بين الأطراف، بما في ذلك على مؤتمر الأطراف، وكذلك العمل الوطنية.

و الرأي المعتبر من تحالف الاتفاقية الإطارية أن فريق خبراء يمكن أن يكون ذات قيمة للغاية. فمن المرجح أن الكثير من الأطراف ستمتنع عن التفاوض ليس لأنهم يشكون ي قيمته، ولكن لأنهم يشكون في قدرتهم على التغلب على تكتيكات العرقلة لشركات التبغ. أداة قانونية نموذجية، مع التعليق، يمكن أن تثير إجراءات تشريعية في جميع المناطق.

فضلا عن ذلك، لا ينبغي أن نتأخر بالعمل على المادة 19 أكثر من ذلك، لأنها يمكن أن تقدم مساهمة هامة في تسريع تنفيذ كامل الاتفاقية الإطارية.

تحالف الاتفاقية الإطارية يدعو الأطراف إلى اعتماد اقتراح فريق الخبراء المعني بالمادة 19 لضمان تمويل ذلك لاستكمال عملها مؤتمر الأطراف 6.

### التشريع الكندي يسهل دعاوى قضائية ضد صناعة التبغ

في المقاطعة الكندية في كولومبيا البريطانية، أضرار التبغ و تكلفة الرعاية الصحية جاء بقانون لحيز التنفيذ في عام 2001. هذا القانون، مستوحى في جزء آخر عن النظام الأساسي في وقت سابق من ولاية فلوريدا الأمريكية، ويضع إطارا لحكومة الاقليم برفع دعوى قضائية ضد دوائر صناعة التبغ لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية العامة. ، ومن بين أحكام التشريع:

- يتطلب من صناعة التبغ إثبات أن الإجراءات غير المشروعة في هذه الصناعة لم يتسبب بتكاليف الرعاية الصحية بسبب التبغ (عبء الإثبات يكون عادة على الحكومة والمدعي)؛
- يقضي على فترة التقادم (الموعد النهائي) لتقديم دعوى قضائية، مما يسمح للحكومة بالحصول على تعويضات عن الأعمال غير المشروعة التي تعود الى 1950، على سبيل المثال؛
- يسمح للحكومة استخدام الأدلة الإحصائية المختلفة لإثبات قضيتها؛
- يسمح للحكومة بان تسعى لاسترداد التكاليف المستقبلية المتوقعة، بالإضافة إلى التكاليف الماضية، التي تتعلق بالسلوك غير المشروع لصناعة التبغ ؛
- يسمح بتخصيص تعويضات تقوم أساسا على حصة الشركة في السوق.

في عام 2005، أيدت المحكمة العليا في كندا في دستورية تشريعات كولومبيا البريطانية، نافية تحدي صناعة التبغ القانوني. تسعة من 10 مقاطعات كندية لديها نظم القانون العام على أساس التقاليد البريطانية، وكل منها اعتمدت تشريعات مماثلة أساسا لتشريع كولومبيا البريطانية. وقد اعتمدت مقاطعة كيبيك، والتي لديها نظام القانون المدني على أساس التقاليد الفرنسية، تشريعات مماثلة متأثرة بتشريعات كولومبيا البريطانية، ولكن اللهجة مختلفة.

وقد رفعت تسعة من 10 حكومات للمقاطعات الدعاوى القضائية الفعلية ضد صناعة التبغ التي تسعى مجتمعة للحصول على أكثر من 100 مليار دولار كتعويض. مواعيد المحاكمة حتى الآن لم يتم تعيين. المتهمين تشمل الشركات الأم الأجنبية مثل فيليب موريس وشركة التبغ البريطانية الأمريكية. كما أعلنت الولايات المتبقية، ونوفا سكوتيا، عزمها على رفع دعوى قضائية.

### مزيد من المعلومات حول القضايا القانونية:

الولايات المتحدة الأمريكية ضد شركة فيليب موريس الولايات المتحدة الأمريكية، وشركات أخرى. [المعروف باسم القضية RICO].

الجدول الزمني التالي من الحملة من أجل أطفال بلا تبغ يوفر لمحة عامة جيدة، بما في ذلك وصلات إلى الحكم ("الرأي النهائي" على خط الزمن):

[http://www.tobaccofreekids.org/what we do/industry watch/doj lawsuit/timeline/](http://www.tobaccofreekids.org/what_we_do/industry_watch/doj_lawsuit/timeline/)

دعوى لطبقة العمل الآن تسمع في كيبك، كندا: CQCT آخرون جاك بليس ج. ج. ج. JT-ماكدونالد وشركات أخرى ، فضلا عن سيسيليا Létourneau ج. ج. JT-ماكدونالد وشركات أخرى. المستندات المقدمة كدليل متوفرة هنا:

<http://www.cqts.qc.ca/recours/en/legal-documents>